الإستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية قطاع الصناعة

براي الهادي، طالب دكتوراه، جامعة المدية

الملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية إستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية قطاع الصناعة لحالة الجزائر، وكان هدفنا تشخيص واقع الصناعة في الجزائر، من خلال الإستراتيجية الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2007، واستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عدة عناصر أساسية، واستنتجنا أن الجزائر اعتمدت على استراتيجية لإنعاش قطاع الصناعة نتيجة ضعف النسيج الصناعي الوطني، والانتقال بالجزائر من مجرد بلد مصدر للمحروقات والمواد الأولية، إلى بلد منتج ومصدر للصناعات التحويلية، كما لاحظنا أن الجزائر بحاجة إلى زيادة العمل من أجل تنمية قطاع الصناعة.

الكلمات الدالة: إستراتيجية الصناعية الجديدة، تأهيل المؤسسات، الابتكار.

Summary:

This study tackled the problem of the new industrial strategy as a mechanism for the development of the industrial sector for the case of Algeria. Our objective was to diagnose the reality of industry in Algeria through the industrial strategy adopted by Algeria since 2007. We used the descriptive analytical approach through several basic elements. To revitalize the industrial sector as a result of the weakness of the national industrial fabric and to move from Algeria as a source of fuel and raw materials to a productive country and exporter of manufacturing industries. We also noted that Algeria needs to increase work for the development of the industrial sector.

Keywords: new industrial strategy, enterprise qualification, innovation .

مقدمة:

يمثل وجود قطاع صناعي ضرورة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، كما أن وجود صناعة قوية مهم جدا لتحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني على المدى القريب والبعيد، ولهذا اعتمدت الجزائر استراتيجية وسياسات صناعية ترمي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، لكونه قطاعا واعد النمو والاستقرار الاقتصادي بعيدا عن التقلبات المفاجئة في أسعار المحروقات العالمية، ومصدرا هاما لاستحداث مناصب شغل، وجرى تنفيذ الإستراتيجية الصناعية مدعما بمجموعة من الاستثمارات العمومية والخاصة، وبما يتماشى مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وعليه تبرز إشكالية البحث في التساؤل التالي: ما هو دور الإستراتيجية الصناعية في تنمية قطاع الصناعة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

- ❖ دوافع اختيار الإستراتيجية الصناعية الجديدة؛
- ❖ المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة؛
- ❖ سياسات التنمية الصناعية.

1- دوافع اختيار الإستراتيجية الصناعية الجديدة:

يمثل وجود قطاع صناعي ضرورة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، كما أن وجود صناعة قوية مهم جدا لتحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني على المدى القريب والبعيد، ولهذا اعتمدت الجزائر استراتيجية وسياسات صناعية ترمي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

1-1- أسباب اعماد الإستراتيجية الصناعية الجدية: لقد تبنت الجزائر هذه الإستراتيجية نتيجة ضعف النسيج الصناعي الوطني، وكذا الإختلالات الهيكلية المسجلة نتيجة السياسات السابقة، ونتيجة لأسباب عديدة، أهمها[1]:

- النتائج الهزيلة التي تحققها الصناعة الوطنية منذ أزيد من عقدين كاملين، حيث أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات في تراجع مستمر، حيث تم تسجيل 11% سنة 1990، 8.5% سنة 1995، 6% سنة 2000، 5.7% سنة 2005، 5% سنة 2015؛

- حتمية زوال الموارد الناتجة عن المحروقات، والتي تسمح بضمان النمو على المدى المتوسط والبعيد؛
- التحولات الكبيرة المسجلة على مستوى الصناعة العالمية، جعلت النمط الصناعي الجزائري يحتاج إلى عصرنة وتحديث، ويقتصر على إنتاج مواد بعيدة عن المنافسة العالمية، وضعف استغلال القدرات من جهة أخرى.

1-2- أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة: تسعى الإستراتيجية الصناعية إلى جعل الاقتصاد الوطني في حالة قابلة للتصنيع بالاعتماد على الوسائل الداخلية وبتلقائية، وذلك من خلال[2]:

- وضع حد لأزمة الأداء السلبي للصناعة الجزائرية، وكيفية تقليص عوامل الهشاشة التي ظهرت نتيجة تراكم السياسات السابقة، والتي ما زالت تعاني منها، والمتمثلة في خمسة عوائق:
  - ضعف كثافة النسيج الصناعي؛
  - التوجه الأوحد للصناعة نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا، ولا توفر التمويل اللازم للمؤسسات الصناعية؛
  - الارتباط القوي للصناعة بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية والسلع النصف مصنعة وقطع الغيار؛
  - التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج؛
  - محدودية أساليب الإدارة والتسيير والتأخر الكبير في المناهج الحديثة للتسيير.
- تحقيق فائض في الميزان التجاري للقطاع الصناعي التحويلي من خلال تنويع الصادرات الصناعية، وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة تستورد أزيد من 2 مليار دولار لتغطية حاجاتها الإنتاجية وتصدر منتجات تحويلية بقيمة 1 مليون دولار، والتي لا تتجاوز نسبتها 1% من إجمالي الصادرات؛
- تحضير الصناعة الجزائرية لإنجاح اندماجها في السوق العالمية، وهذا بتثمين المزايا التنافسية والعمل على التنمية التدريجية للنشاطات الصناعية الموجهة للتصدير، والتي بإمكانها تنويع الموارد المتراكمة للاقتصاد الوطني؛
- رفع حصة القطاع الخاص في الصناعة الوطنية، وذلك من خلال القيام بإجراءات تحفيزية للاستثمارات الجديدة.

1-3- مبررات الإستراتيجية الصناعية الجديدة: تكشف النتائج التي سجلها القطاع الصناعي خارج المحروقات في السنوات الأخيرة مدى ركود القطاع الصناعي، فالمؤسسات الصناعية لم تستطع أن تتكيف لحد الآن مع التغيرات الحاصلة ولم تصل إلى المستوى المطلوب، فمشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في كونها لا تستطيع في حالتها الراهنة أن تواجه التحديات الجديدة، والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية والمالية العالمية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على نقل التكنولوجيا المتطورة، وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا، في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، وأن الخطر من المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وذلك على الرغم من تطبيق عدة برامج للتأهيل، وهذا يدل على أن هناك قصور على مستوى السياسة الصناعية الماضية الذي يرجع إلى انخفاض فعاليتها في تحقيق آثارها، لذا فإن الدولة تسعى لتطبيق استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية، وهذا الخيار أصبح أكثر من ضرورة، وأمر حتمي في ظل الواقع الاقتصادي الحالي والذي تفرضه التغيرات الاقتصادية سواء على المستوى العالمي أو الوطني، لكي يستطيع هذا القطاع القيام بدوره في المشاركة مع القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر[3].

1-4- توجهات الإستراتيجية الصناعية الجديدة: اقترحت وزارة المساهمة وترقية الاستثمار خلال الملتقى المنعقد يومي 26 و27 فيفري 2007 الملامح الرئيسية للإستراتيجية الصناعية في الجزائر، وهذا بمشاركة واسعة لمجمل الأطراف المعنية بالموضوع، وقد سمح الحوار والنقاش الذي تم بشأن وضع الإستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة الهامة التالية[4]:

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- ضرورة سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها بداية من التسعينات، وبالخصوص الإصلاح البنكي بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

لذا تندرج إستراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها ضمن الإستراتيجية الشاملة التي تقوم على تصور ونظرة جديدة للاقتصاد، وترتكز هذه الإستراتيجية على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التضامن والتكافل الاجتماعي، وتهدف إلى التطوير المكثف لنشاطات صناعية مرتبطة ضمن الهدف المتمثل في السير نحو الازدهار.

وتشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لما يتوفر عليه البلد من موارد هامة للتصنيع، و يندرج اختيار الصناعة كقطاع استراتيجي تحت الأسباب الأربعة التالية على الأقل، وهي[5]:

- الصناعة من حيث القوة هي القطاع الذي يقطر الجهاز الوطني ويهيكله، ويتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية الوطنية خاصة منها قطاعي الفلاحة والخدمات؛
- الصناعة هي حاضنة تكنولوجية من حيث قدرتها على إنتاج الابتكارات التقنية وتعميمها على كامل الاقتصاد؛
- الصناعة هي أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها؛
- الصناعة تدعم البلاد والمؤسسات الوطنية في المفاوضات العالمية.

2- المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة:

في إطار النهوض بالاقتصاد الوطني وضعت وزارة الصناعة مخطط إستراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي، تتمثل الفكرة الرئيسية حول إستراتيجية التنمية القطاعية لنمو الاقتصاد الجزائري.

2-1-اختيار الفروع الصناعية: يعد تحديد الفروع الصناعية الواعدة وذات الأولوية الواجب تدعيمها أحد المحاور الرئيسية لهذه الإستراتيجية، نظرا لكونها لا تستطيع أن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، وقد تم اختيار هذه الفروع بالاعتماد على آلية التشخيص للهيكل الصناعي الوطني، وهذا بدراسة 55 فرع صناعي، وفق ثلاثة مراحل[6]:

- **المرحلة الأولى:** التعرف الأولي على الفروع الواعدة المحتملة، والقادرة على المنافسة محليا ودوليا كما هو مبين في الشكل رقم (1)؛

- **المرحلة الثانية:** تحليل الوضعيات الحالية والقدرات التنافسية للفروع التي تم التعرف عليها في المرحلة السابقة والمرشحة لتطويرها في إطار هذه الإستراتيجية؛
- **المرحلة الثالثة:** اختيار الفروع الواجب ترقيتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف الإستراتيجية والوضعية الحالية لهذه الفروع.

لقد أتاحت هذه العملية تحديد أربع مجموعات للفروع الصناعية، ثلاثة منها يمكن أن تعتمد استراتيجية انفتاحية موجهة للتصدير وهي: الكيمياء والصناعات الالكترونية والميكانيكية وأخيرا صناعة مواد البناء، في حين يمكن للصناعة الغذائية أن تستفيد استثناءا من استراتيجية حمائية وإتباع استراتيجية إحلال الواردات، ويبدوا أن هذا الخيار ينطلق من مبررات تتعلق بحساسية السوق ومرونة الطلب على المنتجات، والجدير بالذكر، أن إمكانيات السوق وهيكليه بالإضافة إلى طبيعة النشاط الاقتصادي ومرونته التنافسية هي التي تحدد خيارات الدول في الاتجاه نحو الحمائية، ويعتبر نشاط الصناعات الغذائية أكثر الفروع الصناعية استفادة من التدابير الانغلاقية على المستوى الدولي.

شكل رقم (1): تشخيص الهيكل الصناعي الجزائري

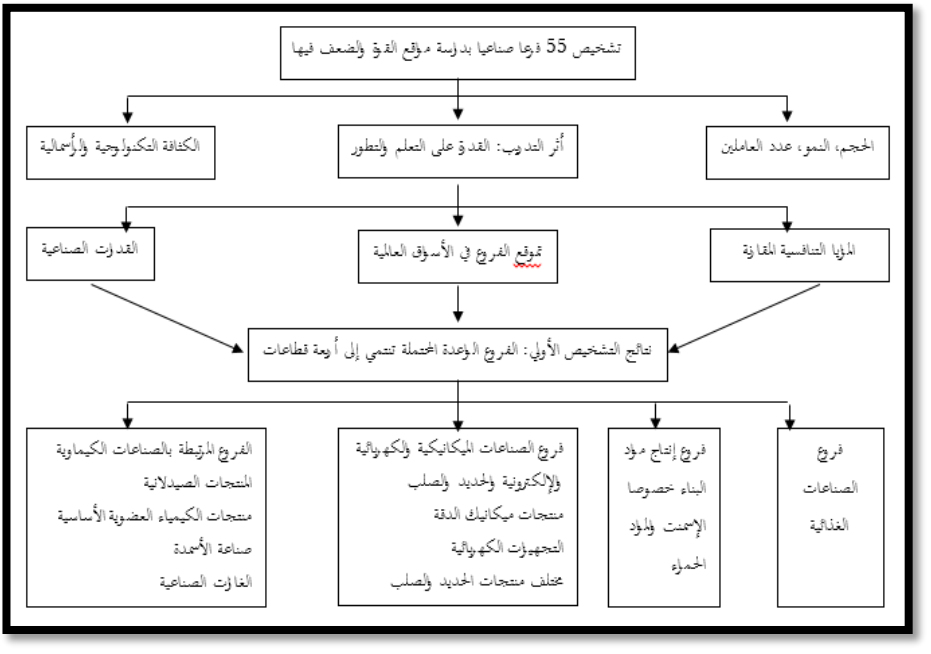

المصدر: مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص95..

2-2- التوزيع القطاعي للصناعة: يركز التوزيع القطاعي للصناعة على البعد الإنتاجي وقدرة على الفرع الصناعي على التوسع، ومساهمته في النمو الاقتصادي، وتمثل عوامل المردودية والنجاعة والقدرة التنافسية المحدد الرئيسي لمستقبل الفرع الصناعي، وتتميز هذه الفروع ببعدين أساسين:

- القدرة على الاندماج في الأسواق العالمية، أين تمثل النشاطات التصديرية أولوية يجب أن تتوفر في استراتيجية الفروع الصناعية؛
- الكفاءة التكنولوجية والقدرة على التأقلم، بما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة عالية من خلال التوظيفات الرأسمالية، وبالتالي توليفة دالة الإنتاج تعتمد على البعد الرأسمالي الكثيف.

وعليه فإن إعادة هيكلة القطاع الصناعي تعمل على إعادة تكوين شعب صناعية، وإنشاء وحدات جديدة خلاقة للقيمة، ووضع خطط عمل لمنتوجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي، واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية[7].

وهكذا سيتم التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الإستراتيجية المتبعة، والتي تدعو للعمل على ثلاثة خطط تكميلية هي: تقييم الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، وترقية صناعات جديدة[8].

2-1-1- تقييم المواد الطبيعية: تهدف الإستراتيجية الصناعية إلى ترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح للجزائر باستغلال مقوماتها الطبيعية، والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية إلى منتج ومصدر للسلع المصنعة، مع تكنولوجيا أكثر تطور تحقق قيمة مضافة عالية، وتحدد الإستراتيجية مجموعة من الفروع في هذا المستوى التي يتعلق موضوعها بترقية وتنمية النشاطات التحويلية للمواد الأولية، أو النشاطات التي تمثل المواد الأولية مدخلاتها الرئيسية، وأهمها: البتروكيمياء، الألياف التركيبية، الأسمدة، صناعة الحديد، الفولاذ، صناعة المعادن الغير الحديدية، الألمنيوم، مواد البناء.

2-2-2- تكثيف النسيج الصناعي: يتمحور تكثيف النسيج الصناعي حول تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة في المراحل الأخيرة للإنتاج، والصناعات القادرة على مساندة الصعود للفروع الصناعية، والصناعات التي بصفة تتعلق بالتجميع والتعبئة والتغليف، وتحدد الإستراتيجية مجموعة من الصناعات والتي يرتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى، وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم، وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة، وأهمها: الصناعات الكهربائية والالكترونية، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، الصناعات الغذائية، وصناعات سلع

التجهيز، وهذه الصناعات تهدف إلى الرفع من قدرات الصناعة التحويلية لتحتل مكانتها الطبيعية كمستهلك أساسي لسلع المجموعة السابقة، وبالتالي إعادة بعث الحركية ما بين الفروع والنشاطات الصناعية.

2-2-3- ترقية الصناعات الجديدة: تولي الإستراتيجية اهتمام خاص لتعزيز الصناعات الجديدة التي لم تكن موجودة في البلد، أو التي تتخلف الجزائر فيها جهوريا، وتتماشى هذه النشاطات مع التحولات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد العالمي، ويتعلق الأمر خاصة بالصناعات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، صناعة السيارات، صناعة الطاقات المتجددة.

2-3- النشر المكاني للصناعة: إن انتشار الصناعات في ظل الإستراتيجية الصناعية الجديدة، لا يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية، ويتطلب انتهاج رؤية أكثر حداثة، وإدخال مفاهيم مثمرة مثل: مناطق التنمية الصناعية المدمجة، أو العناقيد الصناعية، وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج، وشبكات المؤسسات، وعناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية، والتناغم الذي يمكن أن ينجر على ذلك، وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع ضرورة الاعتماد على العلاقة بين التكنولوجيا والبحث والتكوين والمؤسسة، ولذلك تم اقتراح إنشاء أقطاب نمو بهدف التدريب، حيث تم تحديد بعض المناطق والتي سيكون إنشائها تدريجيا، وهذا المناطق يخلق تطويرها التآزر والتشابك من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية، بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهيئات العمومية، بالإضافة إلى هياكل البحث والتكوين والخبرة، وبفضل التآزر الذي سيتم خلقه، سيكون لهذه المناطق الجديدة أثر في إقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الاستثمار، وتصنف مناطق النشاط الصناعي في الجزائر إلى ثلاثة مجموعات[9]:

- مناطق النشاط المختلطة (ZAIP): تكون مفتوحة على كل النشاطات الصناعية المتنوعة، والهدف منها جذب أكبر قدر من المتعاملين بالنظر إلى الإمكانيات المتنوعة التي تتوفر عليها؛
- مناطق الأقطاب التكنولوجية: تتوفر على إمكانيات تكنولوجية ومراكز بحث متنوعة، يمكن الاعتماد عليها في جذب الاستثمارات المتخصصة في هذا المجال، وتعطي حافز قوي للمستثمرين بإمكانية وجود فضاء للتموين التكنولوجي، مثل المدينة الجديدة سيدي عبد الله المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بجاية مع القواعد التكنولوجية المتخصصة في الصناعة الغذائية، سيدي بلعباس في الصناعة الإلكترونية؛

- مناطق النشاط المتخصصة: التي لديها إمكانيات تستجيب لخصوصيات نشاطات معينة كصناعة المواد الكيميائية في منطقة أرزيو، والبترولية في حاسي مسعود وسكيكدة ووهران، وتعتبر هذه النشاطات بالغة الحساسية بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل ولدورها التاريخي في النمو، ولذا فإن مناطقها الصناعية مؤهلة أصلا ولا تحتاج إلى مجهود كبير من حيث التهيئة والاستثمار في البنية التحتية.

3-سياسات التنمية الصناعية:

تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية وهي: تأهيل المؤسسات، والابتكار، وتنمية الموارد البشرية، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

3-1- تأهيل المؤسسات: ظهر مصطلح التأهيل في إطار أول مرة في البرتغال في إطار وسائل دعم اندماج البرتغال مع الاتحاد الأوروبي من خلال البرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي، ثم أصبح التأهيل مصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي.

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل، إلا أنها تتفق جميعا على أن التأهيل هي تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسة، فقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) سنة 1995 التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات[10].

فالتأهيل هو عبارة عن نظام تسييري يهتم ويعتمد على الموازنة والمقارنة بين إمكانات المؤسسة وقدراتها التسييرية مع المؤسسات المنافسة لها من نفس القطاع الذي تنشط فيه، أو مع غيرها من المؤسسات الرائدة في قطاعات أخرى[11].

ويعرف أيضا بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية، فعملية التأهيل لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية، وبالتالي فهدف عملية تأهيل المؤسسة لا تتعلق فقط بجانب الإدارة أو التسيير

والأسواق المالية والتشغيل، وإنما يخص أيضا مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة[12].

ويعني التأهيل تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة و الكفاءة والفعالية الداخلية في استخدام مواردها، حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية، وبالتالي فالتأهيل يعني التنافسية والتي أصبحت عالمية، ومعنى ذلك مساعدة المؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير، وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها[13].

وعليه يمكن القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة مرحلة انتقال المؤسسة من وضع تنافسي إلى وضع تنافسي آخر، يتميز بالكفاءة والمردودية والأداء الجيد من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، وذلك لتمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيرتها في العالم.

وحسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) فإن عولمة المنافسة وتنويع الأسواق، وتجديد المنتجات وتطبيق التكنولوجيات الحديثة، قد غيرت من محددات المنافسة الصناعية على المستوى الدولي، فالمنافسة اليوم لا تقتصر فقط على مستوى تكلفة الإنتاج وتوفير المواد الأولية، بل تتعداها إلى عوامل تتعلق بنوعية هيكل المؤسسة، ومدى الضغوطات على المنافسة وقدرتها في الاستجابة السريعة لحاجيات الطلب والتغيرات الحاصلة فيه، وفعالية التجديد داخل المؤسسة، وتتمثل تحديات السنوات القادمة للعولمة في كيفية الاستفادة من الآثار الإيجابية للتحرير الاقتصادي، وكيفية تدعيم المزايا التنافسية، بهدف الحصول على آثار ملموسة على النمو والقدرة على التنافسية المستديمة للصناعة، ويتطلب ذلك فهم الواقع أولا من خلال المحيط الاقتصادي العام الذي يُنشط فيه، وتحليل التطور التاريخي للصناعة، والمعرفة التامة للمنتجات والتكنولوجيات الحديثة، ودراسة المتعاملين المحلين والدوليين في الصناعة (الموردون، الزبائن)، وتقديم مؤشرات النجاعة أو الأداء الرئيسية، وتقديم العوامل الرئيسية للنجاح والعناصر المحددة للقدرة التنافسية لكل صناعة، وصياغة برنامج متكامل لتأهيل المستوى والتنمية بالنسبة للصناعات التي لها آفاق مستقبلية للبناء والنمو، وأخير الإيمان بالمبادئ التالية[14]:

- المؤسسات تتصارع في الصناعات وليس في أمم؛
- الميزة التنافسية تبنى على تحالف وليس تشابه؛

- الميزة التنافسية غالبا ما تكون متمركزة جغرافيا؛
- تبنى الميزة التنافسية في الأجل الطويل.

ويمكن تلخيص المبادئ التنافسية الصناعية الجديدة في:

- **على أساس إدارة الاقتصاد:** في الانتقال من التدخل إلى تشجيع حرية المبادرة الفردية والعمومية المبنية على أساس المردودية والفعالية الاقتصادية، والتحول من الدولة الفاعلة إلى الدولة الشريك المسهلة للفعل الاقتصادي، ومن الدولة ذات دور المتعامل الاقتصادي إلى الدولة المرافقة، ومن ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة؛
- **على مستوى السوق:** الانتقال من الحمائية إلى التفتح، ومن المعايير المحلية إلى المعايير الدولية، ومن السوق الضيق إلى السوق العالمي الواسع؛
- **على مستوى المؤسسة:** من اقتصاديات وفرات الحجم إلى اقتصاديات المرونة، ومن الإنتاج المادي إلى الإنتاج غير المادي، ومن اقتصاد الاندماج إلى اقتصاد التفكيك.

أما بالنسبة للعوامل الجديدة للتنافسية: تتمثل في

- الانتقال من القدرات الإنتاجية إلى القدرات التسييرية،
- ومن تكاليف اليد العاملة إلى التحكم في التكنولوجيا الحديثة،
- ومن إستراتيجيات المعاملات إلى استراتيجيات الشراكة.

وتتمثل مبادئ التأهيل في[15]:

- تحديث محيط المؤسسات الصناعية (المحيط المادي، القانوني، التشريعي)؛
- وتعزيز قدرات هياكل الدعم، وتنمية صناعات تنافسية؛
- وتنمية المؤسسات الصناعية من خلال تحديث وسائل الإنتاج والنوعية..الخ

ولقد عرفت الجزائر على امتداد الفترة (1998-2014) عدة برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية، يتم إيجازها فيما يلي[16]:

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (1998-2002)؛
- برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2006)؛
- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات (2007-2010)؛
- برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED Pem 1 (2002-2007)؛

- برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ED Pem 2 (2009-2012)؛
- البرنامج الوطني لتأهيل 2000 مؤسسة (2010-2014).

3-1-1- مسار عملية تأهيل المؤسسات: برنامج التأهيل هو برنامج لا يتعلق بالمؤسسة فقط بل يتعدى إلى المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، وقد رسم المسار التنفيذي لبرنامج إعادة تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر على خطين متوازيين يتعلق الأول بالتأهيل على مستوى المؤسسة، والثاني بتأهيل المحيط الذي تتفاعل فيه المؤسسة الاقتصادية والذي يتأثر بما يطرأ عليه من تغيرات، والشكل التالي يوضح مسار برنامج التأهيل.

شكل رقم (2): برنامج تأهيل المؤسسات

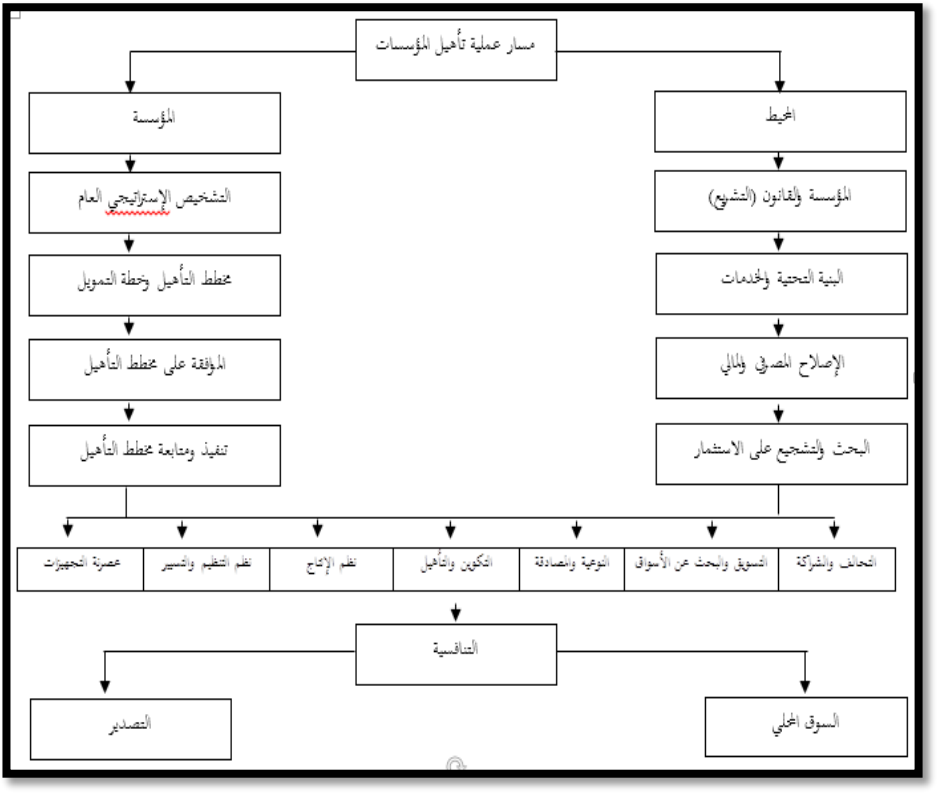

ONUD, Guide Méthodologique, Restructuration mise a' niveau et compétitivité industrielle, Vienne, 2002, Pviii.

من خلال الشكل رقم (2) يتضح أن عملية التأهيل تعتمد على إجراءات داخلية تخص المؤسسة، وإصلاحات خارجية تمس محيط المؤسسة في إطار متكامل ومترابط، يهدف في النهاية إلى تحسين تنافسية هذه المؤسسات، ومن ثم السماح لها بالمنافسة في السوق المحلي والتوجه إلى التصدير كهدف إستراتيجي على المدى المتوسط والبعيد، ويتضمن[17]:

- **تأهيل المؤسسة**: الذي يشتمل على:

– عصرنة التجهيزات وذلك للرفع من الكفاءة الإنتاجية وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة؛

– نظام التنظيم والتسيير: تطوير القدرات الفكرية والمهنية للمسيرين وتنمية ثقافتهم، وذلك حتى تكون لديهم أفكار تمكنهم من التحكم في آليات التوقع المستقبلي، ومواجهة المخاطر والتدخل في توجيه السياسة العامة داخل المؤسسة في مجال التفكير الإستراتيجي وكذا طرق جمع المعلومات؛

– أنظمة الإنتاج: رفع الكفاءة الإنتاجية والتحكم في التكاليف؛

– التكوين والتأهيل البشري: القيام برسكلة العمال واستعمال طرق حديثة في تكوين المسيرين لمواكبة تطور تقنيات التسيير؛

– الجودة والمصادقة: استعمال التكنولوجيات الحديثة من أجل تحسين الجودة للمنتوجات ومطابقتها للمواصفات الدولية؛

– التسويق والبحث عن الأسواق: إن بقاء المؤسسة مرهون بقدرتها على إرضاء الزبائن وتكون على دراية كاملة بحاجات الزبون؛

– التحالف والشراكة: اكتساب الخبرات ومساعدة المؤسسات الشريكة في تحديد أمثل الطرق الواجب إتباعها.

- **تأهيل محيط المؤسسة**: الذي يتضمن:

– تأهيل المحيط القانوني والإداري: مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات وتبسيط الإجراءات واعتماد الشفافية في معالجة المعلومات؛

– البنية التحتية والخدمات: وتشمل على كل من شبكة النقل، والمواصلات وتهيئة المناطق الصناعية؛

– المحيط البنكي والمصرفي: باعتبار البنوك الأداة الأساسية لتنفيذ أي برنامج اقتصادي ومتابعتها يجب تكييف قواعد تسييرها وفق احتياجات المؤسسة؛

- التشجيع على الاستثمار: بتبسيط النظام الجبائي وكل ما يدفع لتشجيع الاستثمار من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-1-2- أهداف برنامج التأهيل:

ترمي عملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق جملة من النقاط على رأسها تأهيل البيئة التي تنشط فيها المؤسسات المختلفة (كلية، جزئية، قطاعية)، ذلك لأن المؤسسة في ظل الاقتصاد التنافسي يصبح هدفها اقتصادي ومالي في آن واحد، محليا ودوليا، وبهذا تتعدد الأهداف الخاصة ببرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية على المستويات الثلاث، الكلي والقطاعي والجزئي، أي على مستوى المؤسسات الاقتصادية، والتي حددت من خلال التشخيص لوضعية القطاع الصناعي الجزائري من قبل الوزارة المكلفة، بالتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهو ما يوضحه الشكل رقم (3).

تتمثل أهداف برنامج التأهيل في[18]:

- **على المستوى الكلي**: تتمثل في عصرنة المحيط الاقتصادي وهيكلته، وذلك أن تأهيل المحيط لابد من البحث عن مصدر التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي، وهذا لأن المؤسسة لا تستفيد من بيئة مدعمة أو ملائمة أو محفزة وفقا لسياق المنافسة العالمية، وهو ما يسمح للجزائر باستغلال المزايا المقارنة، والأهداف التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:
  - إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرنامج الدعم والحث على رفع المستوى التأهيلي، مع مراعاة الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والدولية؛
  - وضع آليات تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية القيام بإجراءات على المستوى القطاعي أو الجزئي؛
  - تنفيذ برنامجا تحسيسيا واتصاليا من أجل جعل إجراءات السياسة الصناعية مقروءة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين والوسائل المؤسسات.

شكل رقم (3): أهداف برنامج تأهيل

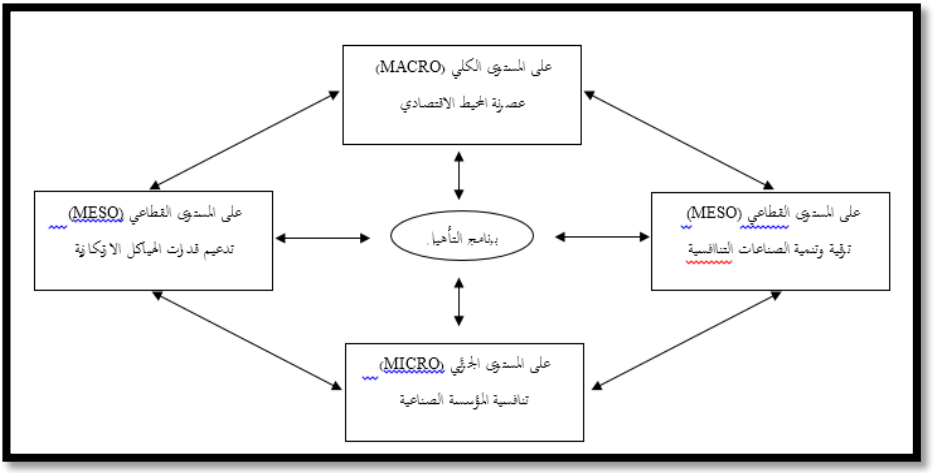

ONUD, Guide Méthodologique, Restructuration mise a' niveau et compétitivité industrielle, Vienne, 2002, P72.

- **على المستوى القطاعي**: يهدف برنامج تأهيل المؤسسات إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة، من حيث مهامها وإمكاناتها وتأكيد من مدى كفاءتها في دعم عملية التأهيل، وبهذا فالهدف الأساسي على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات، ويتعلق الأمر بكل من:
  - جمعيات أرباب العمل والمهنيين في القطاع الصناعي؛
  - البنوك والمؤسسات المالية؛
  - هيئات تسيير المناطق الصناعية؛
  - معاهد ومراكز الموارد التكنولوجية والتجارية.

فالهدف من تأهيل بيئة المؤسسة هو تدعيم قدرات هيئات الدعم للمساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات وذلك من خلال مجموعة من النشاطات التي تقوم بها كالتكوين، ومنهجية تقييم ومتابعة مخططات التأهيل، من خلال ذلك يكون فحص تشخيص وتأهيل الموجودات، واقتراحات ودراسات لإمكانية الإنجاز للهياكل الجديدة.

- **أهداف التأهيل على المستوى الجزئي**: برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المحفزة على تحسين النوعية، ومن وجهة نظر المؤسسة يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم،

أو إجراء تطويري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي تواجه المؤسسة، فهو لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات، وإنما برنامج طوعي تلعب فيه الدولة دور المدعم لهذه المؤسسات المستجيبة لمعايير قبول الأداء، فالمؤسسة من خلال انخراطها في هذا البرنامج يمكنها تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير نظم الإنتاج والتحكم في نوعية المنتجات والخدمات؛
- تطوير نظم الإدارة وتكيف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير؛
- الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج؛
- تحسين الجودة والحصول على شهادة الإيزو بإخضاع المؤسسة للمقاييس الدولية للجودة؛
- تطوير مهارات العاملين وإرساء ثقافة المؤسسة.
- تطوير التسويق وبحوث التسويق للحفاظ على حصة المؤسسة في السوق الداخلية كمرحلة أولى، واقتحام الأسواق الخارجية في المرحلة الثانية؛
- خلق مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب الشغل الحالية.

ولإنجاح برنامج التأهيل يجب على المؤسسة القيام بالإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية والإنتاجية والاستثمارية والتسويقية، ثم لتشمل مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة.

3-2- الابتكار وخلق الأفكار:

يعتبر رأس المال التكنولوجي وأعمال البحث والتطوير في الوقت الحاضر محرك التنمية، وهذا بوجود نظام ابتكار ذاتي يحمل على عاتقه تغذية النمو الصناعي الجزائري، وفي هذه الحالة لا يمكن لديناميكية السوق وحدها أن تضمن هذه العملية، وهذا يتطلب تدخل الدولة، وفي هذا الإطار يتم تحضير ووضع جهاز وطني للابتكار (NIS)، لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني.

3-3- تنمية الموارد البشرية:

يدخل رأس المال البشري ضمن التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية، وهذه الأخيرة تعتبر العنصر البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، وله نفس الأهمية مع رأس المال المادي، بالإضافة إلى أنه عامل قوي يعمل على تشجيع امتصاص التكنولوجيا والحداثة الصناعية.

3-4- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يندرج الاستثمار الأجنبي ضمن الجهود الرامية لحشد المساهمات الخارجية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة ذات رأس المال الضخم، ونشر التكنولوجيات الجديدة، ونتيجة لرؤوس الأموال الأجنبية التي تولد التكنولوجيا والتنظيم والممارسات الدولية، وتوسيع المنافذ إلى الأسواق الدولية، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مكملا ومدربا اتجاه الاستثمار المحلي، لذا من الضروري على الدولة وضع سياسات فعالة لتسهيل ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر في النسيج الصناعي ونشر آثاره الخارجية لصالح المؤسسات المحلية.

خاتمة:

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تغيرات سريعة في وضعها الاقتصادي، حيث واصلت أسعار المحروقات تذبذبها بين الارتفاع وبين الانخفاض، الأمر الذي تسبب في خلق وضع يتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما شهدت الفترة الأخيرة وضع الحكومة إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي، والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، وتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي.

وتوصل البحث إلى مجموعة نتائج أهمها:

لقد تبنت الجزائر هذه الإستراتيجية نتيجة ضعف النسيج الصناعي الوطني، وكذا الإختلالات الهيكلية المسجلة نتيجة السياسات السابقة، وارتكزت الإستراتيجية على إعادة هيكلة فروع القطاع الصناعي وذلك لتحسين تغطية السوق المحلي، واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية، من خلال العمل على تنمية الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي للصناعات التحويلية، وترقية واستحداث صناعات جديدة، وزيادة مناطق الانتشار الجغرافي للصناعة، وتأهيل المؤسسات، والابتكار، وتنمية الموارد البشرية، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقوم الإستراتيجية الصناعية على جملة من الاقتراحات الهادفة إلى الانتقال بالجزائر من مجرد بلد مصدر للمحروقات والمواد الأولية، إلى بلد منتج ومصدر للصناعات التحويلية، والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة، وما ميز القطاع الصناعي خلال السنوات الأخيرة هو أنه على الرغم من الانتعاش الذي سجلته بعض نشاط الصناعات التحويلية، تواصل انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي، وذلك بسبب

ارتفاع أسعار المحروقات الذي أدى إلى هيمنة قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي لم يستفد القطاع الصناعي التحويلي من الانتعاش الاقتصادي.

ومما سبق نقدم مجموعة من الاقتراحات أهمها:

ينبغي مواصلة العمل على تنمية قطاع الصناعة وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها، وإحداث مؤسسات صناعية جديدة، والاعتماد على التكنولوجيا والإبداع، ودعم القطاع الخاص حتى يتمكن من القيام بدوره التنموي كما ينبغي، بالموازاة مع القطاع العام في مختلف الصناعات، وذلك من أجل المساهمة في تحجيم البطالة والحد من الفقر، والتوجه إلى تقليل اعتماد الدولة في الناتج المحلي على تصدير المنتجات النفطية، وضرورة العمل على تنويع الاقتصاد والصناعة والصادرات،

---

[1] عبد القادر بودي، مجدوب مجوصي، الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة، يوم 23-24 أفريل 2005، جامعة المدية، الجزائر، ص9.

[2] كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، ديسمبر 2009، ص228.

[3] قوريش نصيرة، دراسة وتحليل إعادة هيكلة جهاز الإنتاج الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص312.

[4] وسام داي، الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الإقليم دراسة حالة الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2016، ص247.

[5] قوريش نصيرة، مرجع سابق، مرجع سابق، ص313.

[6] مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص95.

[7] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد5، ص96.

[8] عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، 23 أفريل 2012، جامعة مستغانم، الجزائر، ص150.

[9] بيرش أحمد، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص288.

[10] نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم 17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر، ص1048.

[11] عثمانية رؤوف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016، ص117.

[12] عبد اللطيف بلغرسة، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، العدد1، 2001، ص147.

[13] كمال رزيق، بوزعمرور عمار، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص7.

[14] عايد لمين، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، مذكرة ماجستير فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص91.

[15] عايد لمين، مرجع سابق، ص93.

[16] حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص284.

[17] حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزاائر، 2011، ص137.

[18] مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص102.